تحليل أثر المتغيرات الاقّتصادُية الكلية في تحقيق الّنمو الاقّتصادُي في العراق للمدة (1995- 2020)

Analysis of the impact of economic changes in the overall economic growth in Iraq For the period (1995- 2020

معلومات البحث:
- **تاريخ الاستلام: 22/05/2022**
- **تاريخ ارسال التعديلات: 07/06/2022**
- **تاريخ قبول النشر: 19/06/2022**

الباحث : صلاح حنظل احمد المعماري
كلية الادارة والاقتصاد, جامعة الموصل, الموصل, العراق
Salah Handal Ahmed
College of Administration and Economic, Mosul university ,Mosul, Iraq
Salahlhandhal80@gmail.com

أ.م.د عبدالله خضر عبطان السبعاوي
كلية الادارة والاقتصاد, جامعة الموصل, الموصل, العراق
Asst. Prof. Dr. Abdullah Khadr Abtan Sabawi
College of Administration and Economic, Mosul university ,Mosul, Iraq
Abdallah_khudair@uomosul.edu.iq

المستخلص

يهدف هذا البحث الى ابراز دور المتغيرات الاقّتصادُية الكلية في تحقيق الّنمو الاقّتصادُي في العراق ، بالاعتماد على برنامج Eviews10 ، تم استخدام اختبار الاستقرارية من خلال تطبيق اختبار دكي- فولر الموسع ، توصل البحث الى ان 95% من التغيرات التي تحدث في الّنمو الاقّتصادُي تفسرها المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج والمتبقي يعود الى متغيرات لم تضمن في الانموذج ، أظهرت نتائج البحث العلاقة عكسية بين كل من ,صافي العمليات الخارجية , معدل التضخم , عرض النقد الواسع , الآجل الطويل, مع الناتج إلمّحلي آلاجمُالي ، وعلاقة طردية بين كل من , صافي العمليات الخارجية في الآجل القصير, وعرض النقد الواسع مع الناتج إلمّحلي آلاجمُالي، وعلاقة طردية بين كل من , عرض النقود الواسع، سعر الصرف , عجز المؤُازنةَ في الاجلين , مع الناتج إلمّحلي آلاجمُالي.

الكلمات المفتاحية : الّنمو الاقّتصادُي ، التضخم، صافي العمليات الخارجية.

Abstract

This research aims to highlight the role of macro-economic variables in achieving economic growth in Iraq, relying on the Eviews10 program. The results of the research showed an inverse relationship between the net foreign operations in the inflation rate, the broad money supply, the long term, with the gross domestic product, and a direct relationship between each of the net foreign operations. In the short term, the broad money supply with the gross domestic product, and a direct relationship between the broad money supply, the exchange rate, the budget deficit in the two terms, with the gross domestic product.

Keywords: economic growth, inflation, net foreign operations.

المقدمة

يعد الّنمو الاقّتصادُي من أهم المواضيع التي تشغل بلدان العالم كافة اليوم بوصفة المعيار الاول في تصنيف البلدان عبر العالم وكونه أقرب مؤشر للأداء الاقّتصادُي , اذ إن ارتفاع معدلات الّنمو الاقّتصادُي تعبر عن تحسين المستوى المعاشي , والذي يعبر عنه بتحسين مستويات الدخل الفردي ,الاستهلاك ,التشغيل والتضخم , كما إن الّنمو الاقّتصادُي مفهوم يشير الى التغيرات الكمية في الاقّتصادُ ويعزى الى زيادة الإنتُاج او نصيب الفرد ,وهو يعبر كذلك عن زيادة قدرة الاقّتصادُ على انتاج السلع والخدمات لفترة زمنية محددة مقارنة بالفترة الماضية , ويعد الّنمو الاقّتصادُي من أهم الاهداف الرئيسة لصانعي السياسات الاقّتصادُية وذلك للدور الفعال الذي يقوم به ولا سيما في تحقيق التنمية الاقّتصادُية , إن الكثير من الاقّتصادُيين العالميين حاولوا بيان دور المتغيرات والادوات التي توثر في الّنمو الاقّتصادُي , وعلى الرغم من الاهتمام بالّنمو الاقّتصادُي كمؤشر للسياسة الاقّتصادُية الكلية , فإنه لا توجد اسباب نهائية تحكم حدوث الّنمو البطيئ في بعض البلدان والّنمو الاسرع في البعض الاخر وذلك لوجود الكثير من العوامل التي تؤثر في سرعة التطور الاقّتصادُي كما هنالك العديد من المتغيرات الاقّتصادُية وغير الاقّتصادُية التي من الممكن إن توثر فيه

, فما زالت معدلات النّمو الاقتصادُي والتغيرات الهيكلية في اجمالي الناتج المحلي دون المستوى المطلوب وذلك لوجود العديد من المشاكل والمعوقات , كما تسعى غالبية الدول لتحقيق النّمومن خلال مختلف الوسائل والطرق مما يساعدها على تحقيق التطور الاقتصادُي , ومن اجل دفع عجلة النّمو الاقتصادُي بحثت تلك الدول عن تفعيل دور بعض المتغيرات الكلية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة من اجل تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية .

مشكلة البحث :تنشأ مشكلة البحث من انخفاض معدلات النّمو الاقتصادُي في العراق, وان هنالك العديد من المتغيرات التي تؤثر في النّمو الاقتصادُي , ولكل متغير إلية تختلف بالتأثير عن غيره من المتغيرات , كما ان تأثير المتغيرات يختلف من ناحية كميته .

أهمية البحث :تأتي أهمية البحث من أهمية النّمو الاقتصادُي , ولكونه أقرب مؤشر للأداء الاقتصادُي ومن أهم الاهداف الرئيسة لصانعي السياسات الاقتصادُية , لذا يبحث هذا البحث في الكيفية التي تعمل على زيادة النّمو الاقتصادُي والابتعاد عن تخفيضة عن طريق متغيرات الاقتصادُ الكلي والتي هي (عرض النقد الواسع , سعر الصرف , سعر الفائدة , التضخم , عجز الموُازنةَ و صافي العمليات الخارجية)

اهداف البحث : نسعى من خلال هذا البحث لتحقيق العديد من الاهداف والتي من اهما بيان تأثير المتغيرات الاقتصادُية الكلية في تحقيق النّمو الاقتصادُي , ومن ثم تحديد المتغيرات الاقتصادُية الكلية التي يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار لدفع عجلة النّمو الاقتصادُي واستبعاد المتغيرات التي يكون تأثيرها سلبي على النّمو الاقتصادُي ,وقياس مدى تأثيركل متغير من المتغيرات الكلية في تحقيق النمو الاقتصادي .

فرضية الدراسة : تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان هنالك بعض المتغيرات يكون تأثيرها طويل الآجل واخرى قصيرة الآجل واخرى عديمة التأثير في النمو الاقتصادي , كما ان بعض المتغيرات تأثيرها ايجابي واخرى سلبي .

منهجية البحث : تم الاعتماد في الجانب النظري على المنهج الوصفي , وذلك عن طريق التطرق الى الادبيات النظرية ,اما الجانب التطبيقي تم استخدام الكمي القياسي والذي يستند الى طرق القياس الاقتصادُي وادواته , وبعد ذلك تفسير نتائج الكمي لتقيم الجانب التطبيقي في العراق .

عينة الدراسة الزمانية والمكانية: سلسة زمنية امتدت من (1995- 2020) لمتغيرات الدراسة وهي , المتغيرات النقدية (عرض النقد الواسع , سعر الفائدة , سعر الصرف , التضخم) و المتغيرات المالية (الإيرادات العامة , النفقات العامة , عجز الموازنة) والمتغيرات التجارية (الاستيرادات , الصادرات , صافي العمليات الخارجية) والنمو الاقتصادي الـ (gdp) معدل النمو أو متوسط دخل الفرد في العراق, بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وصندوق النقد العربي .

هيكلية الدراسة : لقد قمنا بتقسيم موضوع الدراسة على ثلاثة مباحث محاولة منا الإلمام بكافة الجوانب الكفيلة بالسماح لنا بالرد بصفة كافية عن المشكلة المطروحة , واختبار صحة الفرضية الموضوعة .

المبحث الاول : الإطار النظري للنمو الاقتصادي ,مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ,مصادر النمو الاقتصادي .

المبحث الثاني : تحليل اهم الموشرات الاقتصادية والنقدية في الاقتصاد العراقي ,تحليل طبيعة الناتج المحلي الاجمالي في العراق تحليل طبيعة تطورات السياسة النقدية ,المؤشرات المالية ,المؤشرات التجارية .

المبحث الثالث : التقدير القياسي لنموذج البحث , توصيف الانموذج , تقدير النتائج , الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الأول:الاطار النظري للنمو الاقّتصادُي

اولاً مفهوم النّمو الاقّتصادُي و التنمية الاقّتصادُية

أصبح النّمو الاقّتصادُي ذا أهمية وفكرة بارزة عند الاقّتصادُيين ويسعى الجميع الى تحقيقه وكذلك من الاهداف الرئيسة لكل دولة في العالم ولوجود علاقة قوية ما بين النّمو التنميةّ الاقّتصادُية جعل البعض من الاقّتصادُيين يعدوهما كمترادفين و سنحاول التطرق الى مفهوم كل منهما على حدّة بقصد تحقيق الفرق بينهما .

1- تعريف النّمو الاقّتصادُي

يعبر النّمو الاقّتصادُي عن زيادة الإنتُاج المحلي في المدى الطويل ,اذاً فالنّمو هونمو في حجم الإنتُاج إلمّحلي آلاجمُالي خلال مدة زمنية محددة وهو ظاهرة مستمرة تدريجية وتراكمية (Iacaillon , 1979 , p 10) , ويعني النّمو الاقّتصادُي أحداث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ومتوسط دخل الفرد = الدخل الكلي /عدد السكان اي أنه يعبر عن نصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع وهذا يعني ان النّمو ليس فقط حدوث زيادة في الناتج الكلي أو الدخل الكلي بل يذهب الى ابعد من ذلك لتحقيق تحسين في مستوى المعيشة للأفراد ممثلا في زيادة نصيب الفرد من الدخل كما يمكن ان يكون النّمو مصاحبا لتقدم اقتصادي وذلك اذا كان معدل نمو الناتج إلمّحلي آلاجمُالي أكبر من معدل نمو السكان ومن الممكن يكون النّمو غير مصاحب بتقدم اقتصادي اذا كان معدل نمو الناتج إلمّحلي آلاجمُالي مساويا لمعدل نمو السكان أما اذا كان معدل نمو السكان أعلى او أكبر من معدل نمو الناتج إلمّحلي آلاجمُالي حينئذ يكون النّمو الاقّتصادُي مصحوبا بتراجع اقتصادي ومن ناحية أخرى إن النّمو الاقّتصادُي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي وعليه فلن يكون هنالك نمو أقتصادي لا اذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم (عطية , 2003 ، ص 12-11)

2- تعريف التنمية الاقّتصادُية

يمكن أن نعرف التنمية الاقّتصادُية بأنها العملية التي يحدث في ضوئها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في الدخل الحقيقي وتحسين في توزيع الدخل لمصلحة الطبقات الفقيرة وتحسين في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتُاج (عطية , 2000,ص17) ومن خلال ما سبق نستطيع القول إن التنمية الاقّتصادُية في مفهومها تسير في طريقين الاول يتجه الى تحقيق الرفاهية مما يجعل مجالاً أوسع أمام

جميع الجوانب غير الاقّتصادُية والسياسية والثقافية بشكل يجعل التنمية بمفهومها العام تتداخل مع مفهوم التنمية الاقّتصادُية أما الثاني فيشير نحو الاتجاه الذي يرى التنمية الاقّتصادُية من منظور الإنتُاج الكمي للسلع والخدمات .

3- الفرق ما بين الّنمو التنمية الاقّتصادُية

يمكن توضيح أهم الفروقات بين الّنمو الاقّتصادُي التنميةّ الاقّتصادُية من خلال النقاط التالية : (فتيحة,2009 ,ص4)

1- يتحقق الّنمو الاقّتصادُي من غيرإصدار قرارات تعمل على تغير المجتمع بشكل هيكلي أما التنمية الاقّتصادُية فإنها تكون مقصودة والهدف منها هو تغيير هيكلي لبنيان المجتمع لتوفير مستوى معاشي أفضل للسكان.
2- يهتم الّنمو الاقّتصادُي بالتغيير في السلع والخدمات التي يحصل عليها الأفراد حجما وكما , التنميةّ الاقّتصادُية تركز على أنواع السلع والخدمات نفسها.
3- الّنمو الاقّتصادُي لايركز بشكل مهم على التوزيع للدخل الحقيقي بين الافراد , وتهتم التنمية الاقّتصادُية بالزيادة الحقيقية في متوسط دخل الفرد لا سيما للطبقة الفقيرة.
4- لا يهتم الّنمو الاقّتصادُي بمصادر زيادة الدخل القومي ,بينما التنمية الاقّتصادُية تهتم بتنويع مصادر زيادة الدخل الوطني.

ثانياً- مصادر الّنمو الاقّتصادُي

يعد معرفة وتحديد مصادر الّنمو الاقّتصادُي والتحكم بها هدف من اهداف نظرية الّنمو الاقّتصادُي وكذلك من العوامل المهمة التي تؤدي الى احداث نمو اقتصادي ومن اهمها :

1-الّنمو السكاني : يؤدي الّنمو السكاني الى نمو القوة العاملة بصورة فعلية مما يؤدي الى زيادة أعداد العمال المنتجين كما أن ارتفاع معدلات الّنمو السكاني تحدث زيادة في القوة الشرائية للسكان مما يؤدي الى توسع حجم السوق ولكن يوجد هنالك جدل في ما إذا كان الّنمو السكاني يؤثر إيجاباً أو سلباً على الّنمو الاقّتصادُي ويتوقف هذا التأثير على النظام الاقّتصادُي وقدرته على التوظيف واستيعاب قوة العمل الاضافية .(تدوارو, 2006 ,ص171)

2-التقدم التقني : يعتبر التقدم التقني عنصر مهم من العناصر التي تعمل على زيادة الّنمو الاقّتصادُي ورفع معدلاته في المجتمع .و التقدم التقني هو استخدام مجموعة من النظم المتطورة والتقنيات الحديثة في الإنتُاج بهدف انتاج أكبر كمية من المنتج بأقل كمية من المدخلات أو انتاج الكمية ذاتها بالكميات ذاتها من المدخلات .إذاً التقدم التقني يؤدي الى ارتفاع انتاجية عوامل الإنتُاج والاستخدام الأكفأ لكل عامل من عوامل الإنتُاج .

3-الموارد الطبيعية : إن الموارد الطبيعية في المجتمع وقلتها أو وفرتها تعد من أحد أهم المحددات لإرتفاع معدل الّنمو الاقّتصادُي كتوفر الثروات الطبيعية ومصادر الطاقة والثروات المعدنية الأخرى و الموارد الطبيعة وتوفرها في بلد من البلدان لا يعني بضرورة حدوث نمو اقتصادي بل يرتبط ذلك بالاستخدام الامثل للموارد الطبيعية فالتوزيع السيئ للموارد والاستخدام غير الكفؤ لها المبني على أجراءات وخطط غير دقيقة وغير سليمة امثال ذلك بعض البلدان العربية النفطية كان سببا لتدني الّنمو الاقّتصادُي على المدى الطويل في هذه البلدان .(ابو شعبان,2016 ,ص21)

4-رأس المال : يعد عنصر رأس المال بمثابة عامل تراكمي ,يتكون من الاصول المادية كالآلات والمباني والأراضي وغيرها حيث تدخل في عمليات الإنتُاج بوجه عام ,وكلما يزيد مخزون رأس المال ونصيب الفرد منه بوجه خاص زاد ذلك من حجم الإنتُاج وبمرور الزمن يتعرض رأس المال الى الاندثار مما يتطلب وجود مستوى استثماري معين يغطي ما اندثر من رأس المال ويفوقه كما أن ارتفاع معدل العمالة يتوجب ايضاً مستوى من الاستثمار بهدف ثبات المستوى الذي يحصل علية الفرد من رأس المال.(Fisher , 2007 ,p 293)

المبحث الثاني: تحليل أهم المؤشرات الاقّتصادُية والنقدية في الاقّتصادُ العراقي

عانى الاقّتصادُ العراقي طوال اكثر من عقدين من الزمن العديد من الاضطرابات السياسية التي تركت أثاراً ونتائج سلبية غطت مفاصل الحياة الاقّتصادُية جميعها وامتدت لتشمل مختلف النواحي الاجتماعية والسبب اعتماد الاقّتصادُ العراقي على الموارد النفطية بالدرجة الاولى في تغطية نفقاته العامة والتي برزت معها الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقّتصادُ العراقي, فضلاً عن إن الاقّتصادُ العراقي شهد تطورات سياسية كبيرة القت بظلالها على جميع المتغيرات الاقّتصادُية لذلك سوف نتناول بعض هذه المتغيرات قبل وبعد عام 2003

1- تحليل طبيعة الناتج إلمّحلي آلاجمُالي في العراق

نجد إن مقدار الناتج قد شهد انخفاضاً قبل عام 1995 وذلك بسبب الدمار الذي نجم عن حرب الخليج وما تلاها من فرض عقوبات اقتصادية على العراق , ثم اخذ بالأرتفاع عام 1995 ويعزى هذا الأرتفاع الى الاعتماد على البدائل المتاحة الداخلية للأقتصاد العراقي المتمثلة بالقطاع الزراعي اما خلال المدة (1996 – 1999) فلقد ارتفع الناتج إلمّحلي آلاجمُالي بوتائر تدريجيه وبمعدل نمو موجب نتيجة لتوقيع مذكرة التفاهم النفط مقابل الغذاء والدواء من لدن الأمم المتحدة (علي , 2013 ,ص147 – 149) ومن ثم انخفض الناتج إلمّحلي آلاجمُالي خلال عام 2002 وكذلك عام 2003 ويعود ذلك الى احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكة , فدمرت البنى التحتية للقطاعات الإنتُاجية فتوقفت عن الإنتُاج , فضلاً عن عدم توفر الأستقرار الأمني اما خلال المدة (2004 – 2007) ففي هذه المدة حققت معدلات نمو موجة وارتفع الناتج إلمّحلي آلاجمُالي فيها نتيجة لرفع العقوبات الدولية الاقّتصادُية المفروضة على العراق واعادة بناء هيكل الاقّتصادُ العراقي المنهك من سلسة الحروب , فضلاً عن تحول الاقّتصادُ العراقي الى اقتصاد السوق ومن ثم انخفض الناتج في عام 2009 نتيجة لأثار الأزمة الاقّتصادُية العالمية في عام 2009 وخلال المدة (2013 – 2015) استمر الناتج بالارتفاع نتيجة طبيعية الارتفاع اسعار النفط , بينما حقق الناتج انخفاضاً مّعُدلات نمو سالبة للسنوات (2015 – 2020) والسبب هو تعرض بعض المحافظات

العراقية الى غزو ارهابي الذي دمر البنى التحتية ,ونهب الموارد المالية والبشرية , فضلاً عن تهريب النفط العراقي الذي يعد المصدر الاساس في هيكل الناتج إلمّحلي آلاجمُالي .

2- تحليل طبيعة تطورات السياسة النقدية

اولاً- عرض النقد m2: تميزت السياسة النقدية في العراق قبل عام 2003 بأنها كانت خاضعة لقرارات السلطة المالية وساد في تلك المدة اتباع سياسة النقد الرخيص وهي سياسة خفض كلفة التمويل بسعر فائدة سنوي اسمي محدد (الونداوي , 2010 ,ص120) من اجل تمويل عجز المؤّأزنةَ ما نتج عنة معدلات التضخم ونمو عرض النقد بشكل كبير فلقد توسع عرض النقد في العراق بعد اتباع سياسة عرض النقد الرخيص التي ربطت التوسع في الكتلة النقدية بعجز المؤّأزنةَ مما جعل البنك المركزي والسياسة النقدية تبعاً للسياسة المالية واحتياجات المؤّأزنةَ العامة بغض النظر عن الأثار المترتبة عن ذلك (داغر , 2014 , ص29) و يلاحظ إن عرض النقد m2 ارتفع في عام 1995 عن السنوات التي سبقة مما يدل ذلك على زيادة اعتماد المؤّأزنةَ على الاصدار النقدي الجديد بسبب ظروف الحصار الاقّتصادُي وانقطاع صادرات النفط العراقي بسبب العقوبات الا مريكة اما عرض النقد بعد عام 2003 فخلال هذه المدة حدثت تطورات كبيرة ادت الى تعظيم ثقة الأفراد بالدينار العراقي بعد إن تدهورت في فترة (التسعينات) , اهمها استبدال العملة القديمة بأخرى جديدة ذات مواصفات عالمية , واصدار قانون البنك المركزي العراقي (56) لسنة 2004 لقد ادت كل هذه التطورات الى استقرار الطلب النقدي , فضلاً عن الغاء ظاهرة تعدد اسعار صرف الدينار أزاء العملات الأجنبية (تحسين سعر الصرف) والغاء الفوارق بين طبقات العملة القديمة والاقدم (حسن , 2008 , ص3) وبالرغم من كل تلك الإجراءات فإن قدرة البنك المركزي في السيطرة على عرض النقود بقيت محدودة والسبب في ذلك تزايد معدلات نمو الانفاق الحكومي العام .

ثانياً- تحليل تطورات اسعار الصرف في العراق

افرزت الظروف التي مربها العراق العديد من الأثار السلبية والتي تجلت بشكل واضح في تدني قيمة الدينار العراقي امام الدولار , وفقاً لحالة التضخم الذي بلغ اقصى ارتفاع له , وقد ساعدت عوامل خارجية متعددة في تدني سعر صرف الدينار العراقي بالرغم من الدور الكبير الذي لعبة القطاع العام من خلال الحد من الأثار المترتبة عن الارتفاع المستمر في المستوى العام اللاسعار, الأ إن اسعار الصرف لم تعرف الاستقرار وذلك لعدة اسباب منها , تزايد عرض العملة المحلية بسبب اعتماد سياسة الاصدار النقدي لتمويل العجز , وكذلك اعتماد اسلوب الاستيراد بدون التحويل الخارجي ما ادى ذلك الى خروج كميات كبيرة من العملة العراقية الى اسواق الدول المتاجر معها , فضلاً عن المضاربة بالعملات وهو ما اسهم في فقدان الدينار العراقي لوظيفته كمخزن للقيمة وبقائه على وضيفة التبادل, وكل ذلك ساهم في زيادة المعروض النقدي ومن ثم انخفاض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار و بعد تغير فلسفة الاقّتصادُ العراقي بعد عام 2003 وصدور قانون البنك المركزي رقم(56) لعام 2004 عملت السلطات النقدية على السيطرة على تقلبات سعر الصرف , فاتبعت سياسة مزاد العملة لتحقيق ذلك , وقد أثبت هذه السياسة فاعليتها في السيطرة على تغيرات سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي (مايح وشاكر , 2013 , ص8) لقد كان لتدخل البنك المركزي في مزاد العملة أثر إيجابي في استقرار سعر الصرف في العراق بالرغم من حجم الإنفاق العام في العراق , ويعود السبب في ذلك الى انعكاس استغلالية البنك المركزي في ادارة السياسة النقدية , ولقد كان لتطبيق سياسة مزاد العملة دور مهم في استقرار سعر الصرف.

ثالثاً- تحليل طبيعة سعر الفائدة في الاقّتصادُ العراقي

إن هيكل سعر الفائدة لدى البنك المركزي العراقي يتسم بالجمود ما قبل عام 1995 بالرغم من إن سعر الفائدة يمثل أداة مهمة للتأثير في النشاط الاقّتصادُي إذ تستخدمها العديد من الدول عندما تجد صعوبة في تحريك سعر الصرف , (الغالبي , 2002 , ص135) الأ إن العراق اتبع التحديد الإداري لسعر الفائدة دون إن يكون هنالك دور لقوى العرض والطلب على الأموال المعدة للإقراض بتحديدها , ويمكن توضيح المشكلة التي يعاني منها الاقّتصادُ العراقي في مدة التسعينات وما تلاها بأنها مشكلة سيولة كبيرة داخل الجهاز المصرفي ولاسيما الودائع الثابتة والتي لم تأخذ دورها للاستثمار وذلك لأسباب كثيرة ومعقدة , اهمها الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقّتصادُ العراقي سواءً كانت اختلالات مالية او نقدية فضلاً عن عدم توفر اسواق مالية ونقدية متطورة الأمر الذي جعل اسعار الفائدة ليس لها دور في التأثير في الاقّتصادُ العراقي (خنجر, 2010 ,ص 69) .

رابعاً- تحليل معدلات التضخم في الاقّتصادُ العراقي

في بداية عقد التسعينات تسببت العقوبات الاقّتصادُية في انخفاض الايرادات من العملة الأجنبية نتيجة توقف تصدير النفط وتجميد الأرصدة في البنوك العالمية , الأمر الذي دعى الحكومة العراقية أنذاك الى زيادة الاصدار النقدي الجديد والذي أدى الى زيادة عرض النقود في التداول الذي لم يقابله زيادة في عرض السلع والخدمات نتج عنه ارتفاع المستوى العام للأسعار الى مستويات غير معقولة ومن ثم انهيار قيمة الدينار العراقي وفقدان وظيفته بوصفة مخزناً للقيمة ووسيطاً للتبادل وظهور ظاهرة (الدولرة : التي تعني استخدام سكان دولة ما عملة اجنبية بشكل مفرط الى جانب او بدل من عملتهم المحلية) وتدني اسعار الصرف وانخفاض القوة الشرائية (شندي و عبد ,2016 ,ص15) , الا إن معدلات التضخم شهدت انخفاضاً كبيراً عام 1996 ويعزى السبب في ذلك الى اصدار القرار المرقم (986) عن مجلس الأمن الدولي ضمن ما يعرف باتفاقية النفط مقابل الغذاء, لقد ادى ارتفاع اسعار المشتقات النفطية الى ارتفاع معدلات التضخم خلال عام 2003 الأ إنها اخذت بالأنخفاض بعد عام 2006 وذلك بسبب توفر المشتقات النفطية وانخفاض اسعارها كما يرجع هذا الأنخفاض الى تحسين سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار , فضلاً عن انعدام القيود الجمركية على السلع المستوردة (ياس , 2013 ,ص 55) مما ادى كل ذلك الى انخفاض معدلات التضخم , ونظراً للأ زمة المالية والاقّتصادُية التي يمر بها العراق منذ

بداية عام 2015 والأوضاع الأمنية غير المستقرة شهدت معدلات التضخم خلال المدة (2015 – 2020) انخفاضاً ملحوظاً ليسجل واستمر بالأنخفاض ليسجل ويعود السبب في ذلك الى ظاهرة الركود التي عاشها الاقّتصادُ العراقي جراء الأنخفاض الحاصل في اسعار النفط في الأسواق العالمية .

المؤشرات المالية

صافي المؤّأزنةَ العامة : يؤخذ من مؤشر صافي المؤّأزنةَ العامة مقياساً لمعرفة امكانية الحكومة في توفير الإيرادات العامة لتمويل الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري دون بروز اثار تضخمية , والتعرف على الموقف المالي للحكومة , سواً بالعجز او الفائض إذ يتضح إن مؤشر صافي المؤّأزنةَ العامة متذبذب بفائض وعجز خلال مدة الدراسة , فقد شهدت المدة التي سبقت عام 1995 عجزاً مطرداً نتيجة الإنفاق العسكري لندلاع حرب الخليج واستمر الأرتفاع بالعجز ويعزى ذلك الى ايقاف الصادرات النفطية التي تمثل الجزء الاكبر في تكوين هيكل الإيرادات العراقية نتيجة فرض العقوبات الاقّتصادُية على العراق , ارتفاع الإنفاق لتوفير الغذاء لحدة الحصار الاقّتصادُي , اما في المدة (1996 – 2000) فقد اخذ مؤشر العجز بالانخفاض ويعود ذلك الانخفاض الى ارتفاع الإيرادات العامة نتيجة السماح بتصدير النفط بعد تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء وفي عام 2003 انخفض مؤشر ويعزى ذلك الى رفع العقوبات التي فرضت على العراق التي كبلت الاقّتصادُ العراقي بالديون الخارجية , اما في عامي 2009 و2010 فقد اخذ مؤشر العجز بالارتفاع وذلك لتأثر اسعار النفط بالأزمة المالية الدولية وتزايد الإنفاق الحكومي بسبب توسع الهرم الاداري الحكومي وارتفاع اعداد موظفي القطاع العام , اما في عامي 2011 و2012 فقد انخفض مؤشر العجز نتيجة ارتفاع انتاج وتصدير واسعار النفط , فضلاً عن الاستقرار الأمني النسبي , ما في عامي 1013 و2014 فقد ارتفع مؤشر العجزو يرجع ذلك الأرتفاع الى المشاكل الداخلية المتمثلة باحتلال جزء من الاراضي العراقية , فضلاً عن ارتباك الوضع الأمني وانخفاض الصادرات النفطية , اما المشاكل الخارجية هي انخفاض اسعار النفط العالمية , اما في عامي 2015 و2016 فقد ارتفع مؤشر العجز نتيجة ارتفاع الإنفاق العسكري الحكومي لتحرير الاراضي العراقية من سيطرة داعش , اما في الاعوام من 2017 الى2020 لقد انخفض مؤشر العجز ويعزى ذلك الى انخفاض الإنفاق العسكري , وتزايد الإيرادات العامة نتيجة تنوع مصادرها بدل الاعتماد على النفط , فضلاً عن الاستقرار الأمني النسبي.

المؤشرات التجارية

صافي الميزان التجاري: يقاس مؤشر صافي الميزان التجاري من خلال الفرق بين الصادرات والاستيرادات فيلاحظ مستوى متذبذب لصافي الميزان التجاري خلال مدة الدراسة ,إن المدة التي سبقت عام 1995 امتازت بأرتفاع مقدار العجز في الميزان التجاري ويعزى ذلك الى ايقاف الصادرات النفطية العراقية بعد حرب الخليج كإحدى مضامين العقوبات الاقّتصادُية التي فرضت على العراق , بينما انخفض مقدار العجز في عام 1996 ويعود ذلك الانخفاض الى السماح بتصدير جزء من النفط العراقي , بينما حققت المدة (1997 – 2003) فائض في الميزان التجاري بوتائر متفاوتة ومن ثم استمر بالارتفاع وسبب ذلك تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء الذي انقض الاقّتصادُ العراقي من الانهيار واتاحة الفرصة لبيع النفط العراقي مقابل شراء المتطلبات الانسانية فضلاً عن ارتفاع اسعار النفط العالمية , بينما انخفض مقدار الفائض عام 2001 وكذلك انخفض عام 2003 نتيجة انخفاض اسعار النفط التي انعكست سلباً على الصادرات النفطية , بينما شهد عام 2004 تراجع في الميزان التجاري فقد حقق عجزاً بسبب ارتباك الوضع الأمني والسياسي بعد الاحتلال الامريكي , وكذلك تحول الاقّتصادُ العراقي الى اقتصاد السوق , فضلاً عن اتساع الإنفاق الحكومي بشقية الى جانب تزايد طلب القطاع الخاص , والذي تولد عنه تزايد الطلب الكلي مقابل عجز الجهاز الإنتُاجي الوطني في مواجهة هذا طلب فتجه الحكومة العراقية الى قناة الاستيرادات الخارجية , ومن من ثم اخذ فائض صافي الميزان التجاري بالارتفاع بشكل مستمر ومتواصل للمدة (2005 – 2017) وبمستوى متذبذب بالارتفاع والانخفاض , ولكن سرعان ما انخفض في عام 2015 نتيجة لتعرض بعض الاراضي العراقية الى غزو ارهابي دمر البنى التحتية , فضلاً عن تخريب وسائل نقل النفط (الانابيب) وحرق الابار , فضلاً عن عدم الاستقرار الأمني والاقّتصادُي مما ادى ذلك الى انخفاض الصادرات النفطية التي انعكست سلباً على الصادرات التي انخفضت عن الاستيرادات ومن ثم اخذ فائض صافي الميزان التجاري بالارتفاع خلال الاعوام من (2016 – 2020) ويعزى ذلك الارتفاع الى ارتفاع الصادرات النفطية , فضلاً عن استقرار الوضع الأمني .

المبحث الثالث: التقدير القياسي لنموذج البحث

اولاً- توصيف الأنموذج وتعريف متغيراتة

ويتم في هذه المرحلة تحديد المتغيرات الاقّتصادُية التي سيتضمنها الأنموذج القياسي , وعليه فإن الشكل الرياضي للأنموذج يكون وفق الصيغة الآتية :

gdp = f (cpi, inr, m2,ex, r-g, x-m)

إذ ان :

(gdp) المتغير المعتمد والمتمثل بمعدل نمو الناتج إلمّحلي آلاجمُالي .

(cpi) التضخم وتم التعبير عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك , ويمكن ان يرتبط بعلاقة عكسية اوطردية مع (gdp) ولكل منهما ما يبرره .

(inr) سعر الفائدة الحقيقي والذي يفترض ان يرتبط بعلاقة عكسية مع (gdp).

(m2) عرض النقد الواسع كنسبة من (gdp) الذي يفترض ان يرتبط بعلاقة طردية مع (gdp).

(ex) سعر الصرف الذي يفترض ان يرتبط بعلاقة طردية مع (gdp).

(r-g) عجز المؤّأزنةَ كنسبة من (gdp) الذي يفترض ان يرتبط بعلاقة طردية مع (gdp).

(x-m) صافي العمليات الخارجية كنسبة من (gdp) الذي يفترض ان يرتبط بعلاقة طردية مع (gdp).

ثانياً- تقدير وتحليل نتائج العراق

أ-اختبار الاستقرارية جذر الوحدة

جدول(1): اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

اختبار جذر الوحدة						
المتغيرات	المستوى LEVEL			الفرق الاول 1ST DFFERENCE		
	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت
gdp Pro	-5.21564 0.0003	-5.6025 0.0006	-4.40589 0.0001	----	----	----
cpi Pro	-26.5558 0.0001	-29.5126 0.0000	-21.64411 0.0000	------	------	------
ex Pro	-2.11852 0.2395	-2.4216 0.3605	-0.7269 0.3914	-6.4035 0.0000	-6.3486 0.0001	-6.4352 0.0000
inr Pro	-18.8396 0.0001	-19.1721 0.0000	-18.90008 0.0000	----	-----	----
m2 Pro	-5.55631 0.0001	-5.57793 0.0007	-2.70350 0.0090	----	-----	----
r-g Pro	-4.24752 0.0031	-4.14201 0.0171	-4.34409 0.0001	---	-----	----
x-m Pro	-1.91934 0.3185	-1.81847 0.6653	-2.01928 0.0436	-4.4331 0.0020	-4.5414 0.0073	-4.4738 0.0001

المصدر:اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج الـ (Eviews10)

يتضح من الجدول آنفاً ان متغيرات السلسلة الزمنية (الناتج إلمّحلي آلاجمُالي ,سعر الفائدة الحقيقي,عرض النقد الواسع , عجز الموٌأزنة ,معدل التضخم) مستقرة عند المستوى "Level" باستثناء متغيرين هما سعر الصرف وصافي العمليات الخارجية وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تشير الى ان المتغيرات تحتوي على جذر الوحدة , وعند اخذ الفروق الاولية "First Difference" للمتغيرات تتحول البيانات الى حالة الاستقرار , وبهذا تكون نتيجة الاختبار هو ان المتغيرات متكاملة من الدرجة I(1) and I(0)

جدول نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج اختبار الحدود/ العراق

Test Statistic	Value	K
F-Statistic	3.836564	6
Critical Value Bounds		
Significance	Lower Bound I (0)	Upper Bound I (1)
10%	1.99	2.94
5%	2.27	3.28
2.5%	2.55	3.61
1%	2.88	3.99

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

ب- تقدير وتفسير نتائج الاختبار القياسي ومعلمة تصحيح الخطأ :

جدول (2)تقدير نتائج أنموذج (ARDL) في العراق للمدة (1995-2020)

Method: ARDL				Dependent Variable: GDP	
Selected Model: ARDL(2, 1, 2, 0, 2, 1,2)				Sample (adjusted):1995 2020	
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				Included observations: 26	
Long Run					
	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

	cpi	-0.475641	0.220336	-2.158708	0.0677
	ex	0.006035	0.005655	1.067083	0.3213
	inr	0.096494	0.208026	0.463857	0.6568
	m2	-2.308468	0.583340	-3.957325	0.0055
	r-g	0.001269	0.000337	3.761029	0.0071
	x-x	-0.361413	0.091096	-3.967377	0.0054
	C	68.63158	17.36925	3.951327	0.0055
Short-run					
	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
	d(ex)(-1)	0.049768	0.006340	7.850197	0.0001
	d(m2)(-1)	0.438037	0.100824	4.344587	0.0034
	d(r-g)	0.000396	0.000135	2.925182	0.0222
	d(x-m)(-1)	0.066550	0.025539	2.605859	0.0351
	CointEq(-1)*	-1.231490	0.157181	-7.834860	0.0001
R-squared		0.972998	Mean dependent var		-1.112245
Adjusted R-squared		0.955640	S.D. dependent var		24.28463
S.E. of regression		5.114773	Akaike info criterion		6.396480
Sum squared resid		366.2526	Schwarz criterion		6.887336
Log likelihood		-66.75776	Hannan-Quinn criter		6.526704
F-statistic		7.129331	Durbin- Watson		2.891727
Prob(F-statistic)		0.006853			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

يتَّضح من الجدول (2) نتائج تقدير العلاقة قصرة وطويلة الأجل الَّتي يظهر من خلالها النتائج الآتية :

1-تشير النتائج إلى وجود علاقة عكسية سالبة بين معدل التضخم والـ (gdp) في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 6% ، فزيادة معدل التضخم بوحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض الـ (gdp) بمقدار (0.47-) وحدة وذلك لوجود معدلات مفرطة للتضخم ممَّا ينعكس على النّمو الاقتصادُي وآدائه.

2- وجود علاقة طردية وغير معنوية بين سعر الصرف والـ (gdp) في الأجل الطويل, أمَّا عن العلاقة في الأجل القصير بين سعر الصرف ولـ(gdp) فقد جاءت معنوية وموجبة وبمستوى معنوية أقل من (1%) أي إنَّ زيادة سعر الصرف بوحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة والـ (gdp) بمقدار (0.049) وحدة في الأجل القصير وكما جاءت هذه النتيجة مطابقة للنظرية الاقتصادُية.

3- وجود علاقة عكسية ومعنوية بين عرض النقد الواسع والـ (gdp) في الأجل الطويل وبمستوى معنوية أقل من (1%) أي إنَّ زيادة عرض النقد الواسع بوحدة واحدة ستؤدي إلى انخفاض والـ (gdp) بمقدار (2.30-) وحدة في الأجل الطويل وكما جاءت هذه النتيجة غير مطابقة للنظرية الاقتصادُية ويعزى ذلك إلى ان زيادة عرض النقد من أجل تغطية العجز الحاصل في المؤأزنةَ العامة عن طريق الاصدار النقدي الجديد يؤدي إلى حدوث تضخم بشكل مفرط ومما يقلل ذلك من حجم الاستثمار والنّمو الاقتصادُي ,أمَّا عن العلاقة في الأجل القصير بين عرض النقد الواسع والـ (gdp) فقد جاءت معنوية وموجبة وبمستوى معنوية أقل من (1%) أي إنَّ زيادة عرض النقد الواسع بوحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة والـ (gdp) بمقدار (0.43) وحدة في الأجل القصير وجاءت هذه النتيجة مطابقة للنظرية الاقتصادُية.

4- وجود علاقة طردية و معنوية بين عجز المؤأزنةَ والـ (gdp) في الأجل الطويل وبمستوى معنوية أقل من (1%) ,أمَّا عن العلاقة في الأجل القصير بين عجز المؤأزنةَ والـ (gdp) فقد جاءت معنوية وموجبة وبمستوى معنوية أقل من (5%) أي إنَّ زيادة عجز المؤأزنةَ بوحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة والـ (gdp) بمقدار(0.0003) وحدة في الأجل القصير وبمقدار(0.0012) في الأجل الطويل وكما جاءت هذه النتيجة مطابقة للنظرية الاقتصادُية.

5- وجود علاقة عكسية ومعنوية بين صافي العمليات الخارجية والـ (gdp) في الأجل الطويل وبمستوى معنوية أقل من (1%) أي إنَّ زيادة صافي العمليات الخارجية بوحدة واحدة ستؤدي إلى انخفاض الـ (gdp) بمقدار (-0.36) وحدة في الأجل الطويل وكما جاءت هذه النتيجة غير مطابقة للنظرية الاقتصادُية ويعزى ذلك إلى ارتفاع حجم الديون الخارجية واستحواذها على الجزء الأكبر من العملات الأجنبيَّة التي تدرها صافي العمليات الخارجية الَّتي تُعَدُّ العنصر المهم في عملية النّمو الاقتصادُي أو نتيجة زيادة الطلب على السلع الأجنبيَّة لتغطية الفجوة المحلية, ما عن العلاقة في الأجل القصير بين صافي العمليات الخارجية والـ (gdp) فقد جاءت معنوية وموجبة وبمستوى معنوية أقل من

(5%) أي إنَّ زيادة صافي العمليات الخارجية بوحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة الـ (gdp) بمقدار (0.066) وحدة في الأجل القصير وكما جاءت هذه النتيجة مطابقة للنظرية الاقتصادية.

6- اتَّضح من خلال تحليل الأنموذج القياسي عدم معنوية المتغير , سعر الفائدة الحقيقي .

7- أمَّا بخصوص قيمة معلمة معامل تصحيح الخطأ , فقد بلغت (1.23-) هي سالبة ومعنوية إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من 1%, الَّتي تؤكد صحة العلاقة التوازنية طويلة الأجل (إمكانية تصحيح إخطاء الأنموذج) أي إنَّ تصحيح اختلال التوازن يتطلب عشرة أشهر تقريباً(10) من أجل العودة إلى الوضع التوازني.

8- واخيراً بلغت قيمة (F) المحتسبة (7.12) وبمستوى معنوية أقل من 1% و يدل ذلك على معنوية الأنموذج ككل , أمَّا قيمة (R^2adj) فقد بلغت (0.95) أي إنَّ التغيرات التي تحدث في الـ (gdp) تفسرها المتغيرات المستقلة الداخلة في الأنموذج وأنَّ (0.05) تفسرها متغيرات أُخرى خارج الأنموذج.

الاستنتاجات والتوصيات

أ- الاستنتاجات:

من خلال التحليل الكمي والقياسي والتعرف على متغيرات الدراسة وطبيعة تأثيرها في الناتج المحلي الإجمالي الـ (gdp) ,إذ تبنت جملة من النتائج كما هي موضحة في الآتي :

1- من الاختبار التجريبي يتَّضح أنَّ للتضخم (cpi) تأثير معنوي في العراق, ويزاول التضخم تأثيراً سلبياً في الناتج المحلي الإجمالي الـ (gdp)؛ إذ إنَّ معدلات التضخم غير المسيطر عليها تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الـ (gdp)

2- متغير عرض النقد الواسع (m2) من خلال الاختبار تبيَّن أنَّ لهذا المتغير تأثيراً معنوياً على الناتج المحلي الإجمالي الـ (gdp) في العراق , إذ يزاول عرض النقد الواسع تأثيراً سلبياً على الناتج المحلي الإجمالي الـ (gdp) في الأجل الطويل , أي إنَّ زيادة عرض النقد الواسع تؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل , يعزى ذلك إلى تمويل عجز الموازنة عن من خلال الاصدار النقدي الجديد , أمَّا في الأجل القصير فإنَّ عرض النقد الواسع يمارس تأثيراً طردياً في العراق .

3- وأمَّا متغير سعر الصرف (ex) إذ تبين من الاختبار وجود تأثير معنوي لسعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي الـ (gdp) في الأجل القصير, إذ إنَّ زيادة سعر الصرف في الأجل القصير في العراق تعمل على تحفيز النمو الاقتصادي .

4- وجود تأثير معنوي لمتغير عجز الموازنة(r-g) على الناتج المحلي الإجمالي الـ (gdp), إذ تبين من خلال الاختبار أنَّ عجز الموازنة يمارس تأثيراً طردياً في الأجل الطويل والقصير في العراق.

5- أمَّا متغير صافي العمليات الخارجية (x-m) فقد أظهرت نتائج الاختبار ان لمتغير صافي العملات الخارجية تأثيراً معنوياً على الناتج المحلي الإجمالي الـ (gdp) , ويمارس تأثيراً طردياً في الأجل القصير على النمو في العراق ,أي إنَّ زيادة صافي العمليات الخارجية تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي .

ب- التوصيات:

بالاستناد إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة في هذا البحث , يمكن تقديم بعض المقترحات المناسبة لمتخذي القرار من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وعلى النحو الاتي :

1- من خلال نتائج الاختبار القياسي يتوجب على الدولة محل الدراسة استخدام السياسات الاقتصادية المختلفة من أجل تحفيز النمو الاقتصادي , وذلك تماشياً مع متطلبات عملية النمو والتنمية الاقتصاديين .

2- على البنك المركزي في بلد الدراسة استخدام السياسة النقدية بما يتلاءم ويخدم تحفيز أو تحقيق النمو الاقتصادي للبلد من خلال التحكم بالسيولة النقدية التي تتلاءم مع الاستقرار النقدي، وأسعار الفائدة الحقيقية التشجيعية لزيادة الاستثمارات فضلاً عن المحافظة على استهداف معدلات التضخم بحدود تضمن زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

3- على الحكومة توظيف أدواتها الإيراديَّة والاتفاقية بما يعزز النمو الاقتصادي بشكل كفء وذلك باستخدام سياسة الإنفاق العام الموجة نحو الطلب الفعال الذي يضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي دون الوقوع في المشاكل الاقتصادية , فضلاً عن استخدام السياسة الضريبة الملائمة لتحقيق وتحفيز معدلات النمو الاقتصادي.

4- على القائمين باتخاذ القرار ان يوازن في استخدام السياسات الاقتصادية المختلفة ومنها التجارية إذ يمكن استخدام الاخيرة في توجه النمو الاقتصادي اوسد فجوتي الطلب والعرض من خلال آلية الصادرات والاستيرادات , فضلاً عن تحقيق توازن الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات .

المصادر

اولاً- المصادر العربية :

1- ابو شعبان ,همام وائل محمد (2016) اثر التمويل الخارجي على النّمو الاقتّصادُي دراسة تطبيقية الدول العربية، رسالة ماجستير , الجامعة الاسلامية ,غزة

2- تودارو, مشيل (2006) "التنمية الاقتّصادُية " تعريب ومراجعة د. محمود حسين , د. محمود حامد محمود ,دار المريخ للنشر الرياض السعودية

3- حسن , جاسم عبد الهادي (2008) "السياسة النقدية في العراق – اصلاحاتها وتحدياتها الجديدة " الهيئة الوطنية للاستثمار , الدائرة الاقّتصادُية

4- خنجر, محمد حسن (2010) " مسارات التضخم في الاقّتصادُ العراقي للمدة 1990 – 2007 واتجاهاتة المستقبلية " اطروحة دكتوراه غير منشورة , الجامعة المستنصرية

5- داغر, محمود محمد (2014) "السياسة النقدية في العراق من التبعية الى الاستغلال غير الفعال " مجلة بحوث أقتصادية عربية , العدد(65)

6- داغر, محمود محمد وعاشور, احسان عبد الجبار (2014) "العلاقة السببية بين عرض النقد والتضخم وسعر الصرف في العراق للمدة 1990 – 2011 " مجلة العلوم الاقّتصادُية والادارية , المجلد 20 العدد 78

7- شندي ,أديب قاسم و عبد, نغم حميد (2016) " قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقّتصادُي في العراق للمدة 1980- 2013 " مجلة الكوت للعلوم الاقّتصادُية والادارية , جامعة واسط العدد 21
8- صالح , مظهر محمد (2012) " السياسة النقدية للبنك المركزي مقارنة الأزدهار في اقتصاد ريعي " مجلة الادارة والاقّتصادُ الجامعة المستنصرية , جامعة بغداد , العدد (91)
9- عجيبة , محمد عبد العزيز , ناصف , ايمان عطية (2000) " التنمية الاقّتصادُية دراسات نظرية وتطبيقية " قسم الاقّتصادُ جامعة الاسكندرية
10-علي , احمد ابريهي (2013) "اقتصاد العراق في الدراسات: استئناف النهوض لتعويض العرض الفائضة " دار الايام للنشر التوزيع الاردن
11- عطية, عبدالقادر محمد(2003) "اتجاهات حديثة في التنمية " الطبعة الأولى الدار الجامعية الأسكندرية مصر
12- الغالبي ,عبد الحسين (2002) "سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية " اطروحة دكتوراه , كلية الادارة والاقّتصادُ جامعة الكوفة
13- مايح , شبيب وشاكر ,غائب (2013) " استغلالية البنك المركزي ودورها في بعض المتغيرات الاقّتصادُية " مجلة العلوم الاقّتصادُية والادارية العدد(11) ,جامعة واسط , كلية الادارة والاقّتصادُ
14- فتيحة, بناني (2009) "السياسة النقدية والّنمو الاقّتصادُي – دراسة نظرية " رسالة ماجستير في العلوم الاقّتصادُية , جامعة بوقرة – بومرداس
15- الونداوي , نشأت مجيد (2010) "قياس تأثير المستوى العام للاسعاروعرض النقد على سعر صرف الدينار العراقي للفترة 1980 – 2002 بأستخدام نموذج التحليل الجزئي " مجلة كلية الادارة والاقّتصادُ , جامعة بغداد العدد(82)
16- ياس ,اسماء خضير (2013) "تحليل التضخم في العراق للفترة 2000 -2010 " مجلة كلية بغداد للعلوم الاقّتصادُية الجامعة , العدد 36

ثانياً-المصادر الانكليزية :

1-Jacaues,lacaillon,Iacrossonceeconomiquee-dition,Cujas,Paris,1979,P(10)
2-Fisher ,Stanley et al "Macroeconomics" 3 edition , MC Graw – hill economics , USA , 2007 ,P 293

ملحق(8) بيانات ومتغيرات الدراسة / العراق							
R-G	X-M	M2	GDP	EX	INR	CPI	year
-348	-2.60031	88.6894	2.120021	0.310857	-344.05	387.3108	1995
-311	-23.1505	11.54627	11.02079	0.310857	-8.15	-16.1173	1996
-132	-10.871	13.40206	21.23794	0.310857	-15.75	23.0632	1997
-246	-18.3042	17.87895	34.8571	0.310857	-7.45	14.76877	1998
-159	-18.5252	20.47438	17.58227	0.310857	-5.15	12.57776	1999
-189	-18.6021	24.45551	16.92167	0.310857	2.45	4.978962	2000
-384	-36.1587	28.49598	1.76148	0.310857	-9.95	16.37408	2001
-262	-14.3591	38.71069	-8.19847	0.310857	6.322293	19.31669	2002
-5724	-27.5509	69.5342	-36.6582	2133.778	1.002486	33.61621	2003
-1009	-73.867	26.966878	53.38179	1453.417	-3.44782	26.96191	2004
-6.524	-61.862	20.246566	1.67189	1472	-16.5181	36.95948	2005
-6.948	-14.0858	20.839721	5.646298	1467.417	-7.04601	53.23096	2006
12.357	39.61554	24.504537	1.885572	1254.567	3.793138	-10.0675	2007
11.108	50.84332	23.518119	8.228107	1193.083	-8.41972	12.66285	2008
-292	-85.2347	35.81606	3.379299	1170	44.33097	6.873615	2009
37	-74.9197	37.881848	6.402565	1170	-1.92209	2.877747	2010
21096	46.50142	34.095164	7.546471	1170	-8.46792	5.801455	2011
11904	16.48124	30.361824	13.93643	1166.167	10.90655	6.089096	2012
-4291	-36.1849	32.717893	7.628571	1166	13.58817	1.879498	2013
-5468	-21.7837	34.91456	0.197017	1166	15.89853	2.235974	2014
-8233	-160.458	43.418353	4.722864	1166	60.87671	1.39333	2015
-15809	-104.177	45.939705	13.78737	1182	26.39971	0.556521	2016
1535	-55.096	41.890578	-1.81975	1184	3.5	0.184059	2017
21272	24.9469	35.471934	2.633851	1182	3.6	0.367441	2018
-23025	53.66827	10.344113	5.957328	1182	2.19	-0.19897	2019
-14632	168	11.9906	-15.6731	1225	3	0.574163	2020

المصدر: البنك الدولي وصندوق النقد العربي والبنك المركزي العراقي.